

الفصل التاسع

جزاء سنمّار

احتل الطلبة مبنى السفارة بعد اشتباكات مع أمنها الذي حاول تفريقهم بقنابل الغاز المسيل للدموع دون جدوى، أطلق الطلبة على أنفسهم اسم السائرون على نهج الإمام، وأعلنوا في بيانهم الأول أن احتلالهم السفارة وقع احتجاجًا على مساندة أمريكا للشاه ورفضها تسليمه ليحاكم على جرائمه، وكانت تعليمات الخميني تصل للطلبة عبر ضابط تنكّر في زي رجل دين يحمل رتبة حجة الإسلام وهو موسى خويني، وكان يؤم الطلبة في صلواتهم، ويؤقّع بياناتهم، ويتحدث باسمهم.

في نفس اليوم -وبينما كان متواجدًا في قم- أعلن الخميني لزاريه من موظفي شركة التأمين الإيرانية أنه على علم بحادثة السفارة، وأنه موافق على ما جرى، معتبرًا السفارة الأمريكية وكرًا للجواسيس المنتمين للشيطان الأكبر، رافضًا التدخل للإفراج عن الرهائن الأمريكيين حتى تغير الولايات المتحدة من سياساتها ضد الجمهورية الإسلامية.

توالى البيانات الصادرة عن الطلبة، فعقد حجة الإسلام خويني مؤتمرًا صحفيًا داخل السفارة باسم من أسماهم الطلبة المسلمين طالب فيه بإعادة الشاه لإيران داعين أحمد الخميني للحضور إلى السفارة ومشاهدة نشاطهم عن

قرب، وقد أصدرت المنظمات الإسلامية بيانات مؤيدة لما فعله الطلاب، وبعد خمس ساعات أصدرت الخارجية الإيرانية بياناً علّقت فيه على الحادث موضحةً فشل مساعيها خلال اجتماع إبراهيم يزدي مع بروس لينجن القائم بأعمال السفير الأمريكي.

وفي بيان جديد صدر عن الطلاب، أعلنوا أن موظفي السفارة أحرقوا بعضاً من الوثائق الهامة الموجودة في إحدى غرف السفارة والتي كانت مقرراً لممثلي المخابرات المركزية ونقلوا البعض الآخر من هذه الوثائق خارج السفارة تمامًا، بينما وضع الطلبة أيديهم على بعض هذه الوثائق الهامة، وفي نفس اليوم أصدرت الحوزة العلمية في قم بياناً أيّدت فيه الطلبة.

صباح اليوم التالي، لَبَّى أحمد الخميني طلب المحتجين وذهب إلى السفارة والتقى بالطلبة، ثم عقد مؤتمرًا صحفيًا أيّد فيه تأييده وتأييد الشعب الإيراني لهذه الخطوة، ولم لا وهي من تدبير أبيه الذي حَرَضَ الطلبة ومنع القوات الخاصة من التدخل لمنع اقتحام السفارة، على العكس مما حدث في السفارة البريطانية التي اقتحمها بعض المحتجين في اليوم التالي لحادثة السفارة الأمريكية؛ فتدخلت القوات الخاصة الإيرانية لتعيد الوضع كما كان دون رهائن أو حتى مصابين.

نشر الطلاب محتوى بعض ما وقعت أيديهم من وثائق السفارة، فأعلنوا أنّ عددًا من وزراء الحكومة على اتصال بالأمريكيين كما هو الحال مع وزير الإرشاد، الذي داهم بعض هؤلاء الطلبة منزله واقتادوه مكبل الأيدي إلى محكمة الثورة ليحاكّم على جُرْمِهِ، لَكِنَّ الأمر لم يمر مرور الكرام عند الأعضاء الشرفاء في مجلس الثورة.

أرسل أبو الحسن بني صدر عددًا من جنود الجيش الذين أعادوا وزير الإرشاد إلى منزله، كما هب بازركان ليوقف هذه المهزلة، وعقد مؤتمرًا صحفيًا نفي فيه الاتهام بالعمالة لوزير الإرشاد، وقذف الخميني وأنصاره بكرة من اللهب عندما أعلن أن الاتصالات مع الأمريكيين كانت بأوامر الخميني وليس من وراء ظهره، بل أعلن أيضًا أن هناك اتصالات أجراها هو إضافة لهاشمي رفسنجاني وآية الله بهشتي الذي كان حاضرًا المؤتمر وأيد كلام بازركان ليضع الخميني في حرج بالغ.

وفي محاولة لنزع فتيل الأزمة، ذهب يزدي لمقابلة الخميني في قَمّ طالبًا منه التدخل لفك أسر من بالسفارة، فأبلغه الخميني حرفيًا: "أخرجوهم من هناك".

عاد يزدي إلى طهران ليخبر المحتجزين بذلك، لكنه فوجئ وهو بين ظهرانيهم بموسى خويني وقد حصل من الخميني على التأييد لما يحدث بقول الخميني له: "أخبرهم أنهم سيطروا على المكان الصحيح وليتمسكوا به."

ترجم الطلاب مباركة الخميني لما فعلوه إلى أفعال، فاستعرض الطلاب أسراهم وهم معصوبو الأعين وأيديهم مقيدة دون مراعاة لأدنى قواعد التعامل الإنساني في مثل هذه الحالات، وشعر يزدي أن طعنة غائرة تلقاها في ظهره من ذلك المعمم القابع في قَمّ، لكنه أصر ألا يقف مكتوف الأيدي يندب حظه العاثر.

ذهب يزدي ليُطَلِّع مهدي بازركان على آخر التطورات، فعقد بازركان اجتماعًا لمجلس الوزراء في السابع من نوفمبر ١٩٧٩م، وصرخ في وزرائه غاضبًا: "إذا كنتم تظنون أننا مازلنا نقود السياسة الخارجية فأنتم مخطئون".

وافق يزدي على ما قاله رئيس الوزراء، موضحًا لزملائه أن خطوة كهذه ستضر إيران أكثر مما ستنفعها.

كان بازركان كالبركان الثائر، فحاول يزدي وبقية زملائه تهدئته بلا فائدة؛ فخرج في مؤتمر صحفي مساء ذلك اليوم ليعلن استقالته من رئاسة الحكومة بعد أن أعلن أنه أفضل في مهمته، نافيًا أن تكون حادثة السفارة الأمريكية هي سبب استقالته، لتكون هذه الحادثة هي نقطة اللاعودة في علاقته بنظام الخميني، وتضامنًا مع بازركان استقال إبراهيم يزدي؛ فوضعه الخميني قيد الإقامة الجبرية ليحل محله أبو الحسن بني صدر وزيرًا للخارجية.

في واشنطن، عقد إدارة كارتر اجتماعًا لبحث الأزمة التي كانت تتطور كل ساعة، وفي السادس من نوفمبر ١٩٧٩ م وصل رمزي كلارك وويليام ميلر إلى أنقرة للحصول على موافقة المجلس الثوري الإيراني ليتفاوضا معه لإطلاق سراح الرهائن، كما طلب كارتر من الجزائر ولبنان وسوريا وسويسرا وحتى منظمة التحرير الفلسطينية وكل ذي علاقة جيدة بالخميني التوسط لإطلاق سراح التعساء الستة والستين.

رفض الخميني التفاوض مع كلارك وميلر، بينما أعلن ياسر عرفات استمرار وساطة منظمة التحرير، وكذلك دخل بابا الفاتيكان على خط الوساطة، وفي التاسع من نوفمبر ١٩٧٩ م أصدرت عائلات الرهائن بيانًا أعلنت فيه دعمها لجهود إدارة كارتر، وطالبت الأمريكيين التمتع بالهدوء، وفي اليوم التالي اجتمع الخميني بالوسطاء السوريين والسويسريين، وأعطوهم الفرصة لرؤية الرهائن الذين بدوا في صحة جيدة، لكن الخميني الذي أرخى شعرة معاوية مع الأمريكيين عاد لشدها مرة أخرى.

هاتف ميلر كارتر في السادسة إلا الربع صباح الرابع عشر من نوفمبر مبلغًا إياه بنية الخميني سحب أرصدة بلاده التي بلغت تسعة مليارات دولار من المصارف الأمريكية، لكن كارتر استبق خطوة الخميني وجمّد أرصدة إيران لديه ليأخذ بذلك زمام المبادرة للمرة الأولى منذ اندلاع الأزمة، وبعد يومين اجتمع كارتر بوزير دفاعه لبحث إمكانية التحرك عسكريًا لإنهاء هذه الأزمة، وتساءل كارتر حول جدوى مقايضة الرهائن الأمريكيين بالطلاب الإيرانيين الذين يتدربون بتكساس في كلية الطيران.

أخذ كارتر زمام المبادرة ضد الخميني للمرة الثانية، فأرسل رسالة تحذيرية للخميني أن إصابة أحد من الرهائن بأذى سيكون كافيًا بقطع تجارة بلاده مع العالم الخارجي عبر محاصرة الموانئ الإيرانية، وفي حال حوكم أي رهينة أو قُتل فلا خيار أمام الولايات المتحدة سوى التدخل العسكري لتحرير رهائنها.

تقهقر الخميني خطوةً للوراء عقب هذا التهديد الصريح من الرئيس الأمريكي، فأعلن في السابع عشر من نوفمبر ١٩٧٩م أن ست عشرة رهينةً من الرهائن الست والستين - وهم ثلاث عشرة امرأةً وثلاثة رجال سود- الذين احتجزوا سيُفرج عنهم مع حلول عيد الشكر أي بعد أحد عشر يومًا، لكن الخميني تلاعب بأعصاب كارتر مرة أخرى.

أعلن الخميني في الثامن عشر من نوفمبر أن بقية الرهائن سيُقدّمون للمحاكمة، وفي العشرين من نوفمبر ١٩٧٩م أمر كارتر بإرسال حامله طائرات إلى الخليج العربي مع نقل طائرات مروحية إليها.

وصل الرهائن الست عشرة إلى الولايات المتحدة في السابع والعشرين من نوفمبر وقصّوا على رئيسهم وأفراد إدارته كيف كانت تتم معاملتهم بعدوانية ويقتادون ويسرون وأعينهم معصوبة ويهددون بأسلحة نارية، وأوصد الخميني الباب في وجه جميع الوساطات عدا وسيط الفاتيكان، وترك الأزمة تنضج على نار هادئة، وتفرغ قليلاً للشأن الداخلي.

الثالث من ديسمبر ١٩٧٩م، أُقِرَّ الدستور الإيراني عقب استفتاء شعبي عليه، وفي اليوم التالي أُعْلِنَ الخميني مرشدًا أعلى للجمهورية الإيرانية. وقد انتقد آية الله طالقاني الدستور قبل أن يُعْتَرَّ عليه مسمومًا بعد مدة قصيرة، واتهمت السلطات الإيرانية جماعة الفرقان بالوقوف وراء الجريمة دون تحقيق؛ ليقصي الخميني خصمًا آخر من الساحة السياسية ويواصل تفرده بمصير البلاد والعباد، لكن ما هي إلا أيام قلائل حتى فوجئ بما لم يكن في حسبانته.

الثاني عشر من ديسمبر ١٩٧٩م، غادر شاه إيران الأراضي الأمريكية إلى بنما واستشاط الخميني غضبًا، لَكِنَّهُ أَجَّلَ المواجهة مع كارتر حتى يَفْرُغَ من الانتخابات الرئاسية التي أُعلن عن فتح باب الترشح لها أوائل يناير ١٩٨٠م وتنافس فيها ثلاثة تيارات وهي:

١- التيار الإسلامي، وترشح فيه كل من: آية الله بهشتي وهاشمي رفسنجاني وعلى خامنئي ومحمد جواد باهونار عن الحزب الجمهوري الإسلامي، ومحسن رضائي ومحسن رفيق دوست عن الحرس الثوري.

٢- التيار الليبرالي (التحرري)، وترشح فيه: كريم سنجابي عن حزب نهضة إيران، ومسعود رجوي عن مجاهدي خلق (استبعدته لجنة الانتخابات لتصويته في الاستفتاء ضد نظام الجمهورية الإسلامية).

٣- الشيوعيون: بعض المرشحين عن حزب تودة.

هذا إلى جانب أبو الحسن بني صدر وزير الخارجية وحسن حبيبي، مع استبعاد جلال الدين الفارسي الذي حاول الخميني توليته الرئاسة بأية طريقة بالمخالفة للقانون الذي ينص على انحدار المرشح من أبوين فارسيين وأم الفارسي أفغانية؛ وذلك لضعف شخصيته، وانعدام رأيه أمام الخميني؛ بما يعزز من سيطرة الأخير على مقاليد السلطة مع بقاء الفارسي رئيسًا صوريًا لا يملك من أمره شيء، لكن لجنة الانتخابات استبعدت الفارسي، وانحصرت المنافسة بين بني صدر وحبيبي.

قدم بني صدر نفسه كمرشح اقتصادي قادر على حل المشكلات المعيشية للشعب، واعتمد على دعم الليبراليين وبعض رجال الدين في الانتخابات، بينما دعم الخميني حبيبي الذي رأى فيه شخصية يمكن ترويضها مقارنة ببني صدر، لكن جاءت النتائج على غير هوى الخميني.

فاز بني صدر في الانتخابات بنسبة ستة وسبعين في المائة؛ فلم يحتمل الخميني الصدمة، ونُقِلَ إلى العناية المركزة بمستشفى القلب بطهران إثر إصابته بذبحة صدرية، وإلى هناك انتقل بني صدر في الثالث من فبراير ١٩٨٠م، حيث جرى تنصيبه من قبل الخميني، ولم يخل التنصيب من بعض الرسائل الخبيثة.

حيث أعلن الخميني أنه ينصب بني صدر رئيسًا نزولاً على رغبة الشعب، بشرط ألا يخالف دستور إيران الإسلامي، كما طالبه بالألا بتغيير سيرته عقب توليه الرئاسة، وقد وعده بني صدر بتنفيذ هذين الشرطين، لكنه كان يعد العدة

لحرب ضَرُوس مع الوَلِيِّ المُتَسَلِّط؛ لعلمه أن شخصيته الراضية للخنوع لن تتوافق مع شخصية الخميني ذات النزعة الشمولية.

في نفس يوم التنصيب، أقر الكونجرس الأمريكي حزمةً من العقوبات على إيران، شَمِلَت تجميد الأرصدة في المصارف الإيرانية، وفرض حظر على صادرات النفط الإيرانية، وتَحَرَّك الأسطول الأمريكي باتجاه الخليج على مقربة من الساحل الإيراني. وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على نظام الخميني، تمثلت في إيقاف الصادرات الأوروبية لطهران حتى تطلق سراح الرهائن.

حاول بني صدر إيجاد تسوية لهذه الأزمة؛ لينقذ شعبه الذي يدفع بمفرده فاتورة الأزمة وتبعاتها المدمرة بينما الخميني وزمرته سباحون في وهم الزعامة، وكذلك حتى لا تتأثر سمعة إيران وتصبح دولة منبوذة على الصعيد العالمي، ولذا فقد أرسل رسالة لكارتر في الرابع من فبراير ١٩٨٠م أعلمه فيها برغبته في حل أزمة الرهائن، على أن يبدو الحل نابغاً من الثورة الإيرانية ووافق كارتر، وفي اليوم التالي كان بعض موفدي كارتر يجتمعون مع صادق قطب زادة وزير خارجية بني صدر في باريس والأمور تسير على ما يرام، وفي السادس من فبراير أعلم بني صدر كارتر نيته التخلص من المتشددين في حكومته لما يشكلونه من عقبات في وجه حل الأزمة، لكن الخميني سار في غِيَّه وأبى إلا أن يقرن الحل باسمه.

أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم كارتر نية الخميني إخضاع الرهائن للتحقيق؛ فجدَّد كارتر رفضه. لم يكن الخميني ينوي عمل ذلك فعلاً،

لكنه أراد تنبيه كارتر أن الكلمة الأولى والأخيرة في بلاد الفرس له هو فقط، وبموازاة جهود الحكومة الإيرانية الرسمية كانت للخميني مساعيه الخاصة.

بدون علم بني صدر وحكومته، أوفد الخميني صادق طباطبائي مستشاره وصهره إلى ألمانيا الغربية؛ ليفتح قناة تفاوضية مع كارتر وإدارته، لكن كارتر أخرج طباطبائي وأبلغه في الخامس عشر من فبراير ١٩٨٠م أنهم ينظرون بإيجابية لمحادثاتهم مع بني صدر، لَكِنَّ أنصار الخميني في حكومة بني صدر كانوا لا يألون جهداً في إفشال بني صدر وتشويه صورته مع الأمريكيين، وأقصد هنا وزير الخارجية صادق قطب زادة.

ففي تقرير رفعه موفدو كارتر إلى باريس في السابع عشر من فبراير ١٩٨٠م عقب انتهاء جولة المحادثات، فقد تَعَنَّت زادة وماطل بشأن تقديم جدول زمني لإطلاق سراح الرهائن وتَفَرَّعَ لانتقاد بني صدر، ومرة أخرى لعب الخميني بأعصاب كارتر وإدارته.

الثالث والعشرون من فبراير ١٩٨٠م، أعلن الخميني أن البرلمان الإيراني الذي سَيُنْتَخَب بعد شهرين هو الهيئة التي ستبت في أمر الرهائن، ومرة أخرى أُرْبِكَت حسابات كارتر الانتخابية، وأصبحت فرصه في الاحتفاظ بالرئاسة تتضاءل كلما طال أمد الأزمة.

وكما كان الأمريكيون يعيشون على صفيح ساخن بسبب هذه الأزمة، كان الإيرانيون يدفعون الضريبة الأفدح؛ نتيجة تدهور أوضاعهم المعيشية بعد ما فرضته عليهم إدارة كارتر من عقوبات؛ لذا فكر الخميني في تصرف يلهي الشعب عن تصرفاته الخرقاء فلا ينتفضون ضده.

أواخر فبراير ١٩٨٠م، تقدم صادق قطب زادة بطلب لحكومة بنما لاعتقال الشاه، وقد شرعت بنما في تنفيذ هذا الأمر، لَكِنَّ فرح بهلوي طلبت من جيهان السادات اللجوء لمصر، ووافق أنور السادات وبقي ذهاب الشاه لمصر.

فَشِلَّت هذه الحيلة؛ فعاد الخميني لتقمص دور الخصم العنيد لأمريكا، وأعلن أنصاره المتشددون في السادس من مارس ١٩٨٠م أن الرهائن سَيُسَلَّمون إلى المجلس الثوري؛ ليعرضوا على بعثة الأمم المتحدة للاطمئنان على حالتهم الصحية.

في اليوم التالي، أعلن كارتر أنه يتوجب على إدارته القيام بعمل ما لتحرير هؤلاء المأسورين حسب تعبيره، وفي الثامن من مارس وجه الخميني خطابًا للإيرانيين رفض فيه نقل الرهائن للمجلس الثوري، مفضلًا بقاءهم في قبضة المتشددين، وقد وردت تقارير لكارتر تفيد بوجود صراع بين المتشددين محتجزي الرهائن والمجلس الثوري، لَكِنَّ الكلمة الأخيرة بقيت للخميني.

العاشر من مارس ١٩٨٠م، وافق الخميني على نقل الرهائن للمجلس الثوري، لَكِنَّه رفض أن تزورهم بعثة الأمم المتحدة حتى تدين البعثة الأممية أفعال الولايات المتحدة غير القانونية، ساعتها فقط سيسمح لها بزيارة من أسماهم بعض الجواسيس الأمريكيين.

رَدًّا على هذا التصعيد من الخميني، قَرَّرَ كارتر طرد الدبلوماسيين الإيرانيين ومصادرة الأموال الإيرانية المجمدة، وطلب من حلفائه الأوروبيين قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران ما لم يُطَلَق سراح الرهائن خلال أسبوع مع إبقاء الخيار العسكري مطروحًا على الطاولة.

الثاني والعشرون من مارس ١٩٨٠م، اجتمع كبار مستشاري الرئاسة برئاسة كارتر لخمس ساعات، ناقشوا خلالها تفاصيل عملية عسكرية لإنقاذ الرهائن، وذلك بعد القيام بعمليات استطلاع فوق طهران لوضع خطة الإنقاذ.

كانت الخطوة الأولى في خطة الإنقاذ هي العثور على بقعة منعزلة في الصحراء الإيرانية حيث تستطيع طائرة سي-١٣٠ أن تهبط دون اكتشافها، هذا إضافة إلى أربع عشرة مروحية ستنتقل مع بدء العملية، ومع إعادة التزود بالوقود تنطلق ثماني مروحيات تحمل أفرادًا من القوات الخاصة، ينطلق بعضهم إلى السفارة لتحرير الرهائن، وتسيطر المجموعة الأخرى على قاعدة جوية ينقل بعدها الرهائن إلى الولايات المتحدة.

كان سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكي متشككًا في نجاح هذه العملية، وعندما سأله والتر مونديل نائب كارتر عن السبب أجابه: إنه يقول ذلك بناءً على خبرته الطويلة من العمل في لجنة الخدمات المسلحة بالكونجرس ووزارة الدفاع، ولأنه يعرف طبيعة المواقع العسكرية الإيرانية: لذا فقد رأى أنها ستفشل فشلًا ذريعًا.

الثالث والعشرون من مارس ١٩٨٠م، وصل الشاه إلى القاهرة لتكون منفاه الأخير بعد أن وصل سرطان الطحال المصاب به إلى مراحلته النهائية، وغضب الخميني بعدما سمع هذا الخبر غضبًا شديدًا، ورأى في ذلك تصعيدًا غير مقبول من القاهرة، وقطع العلاقات بين البلدين في مايو ١٩٨٠م، وحاول معالجة الحرج الذي سببه هذا الحدث من خلال الأزمة التي دخلت شهرها الخامس.

في هذه الأثناء، وفي الحادي والثلاثين من مارس ١٩٨٠م، حَلَقَت طائرة الاستطلاع أوتر فوق صحراء كافير الإيرانية وعلى متنها جون كارني الذي أُوكِلت إليه مهمة إقامة المعسكر الذي سيقوم فيه فريق العملية (قوة دلتا) كما أطلق عليها كودياً، والذي تتشكل من مائة وعشرين رجلاً، وكانت هناك بعض العقبات التي تكثف العملية:

فالفريق لا يعرف مكان احتجاز الرهائن داخل مبنى السفارة الواسع ولا عدد حراسهم، كما وجب على فريق العملية التحقق من ملائمة الحالة الجوية كصفاء الجو وضوء القمر، واعتُبرَ شهر أبريل الشهر المثالي لاعتدال درجة الحرارة مع إمكانية هبوب عواصف رملية تعيق مهمة المجموعة، وهنا كمنت المشكلة.

لكنَّ ريتشارد بيكويل قائد المجموعة -وبتكليف من مؤسسة الرئاسة- تحرك مع مجموعته إلى قاعدة ما في بولاية أريزونا حيث الظروف الجغرافية والمناخية مماثلة للصحراء الإيرانية؛ ليبدأ الاستعداد الجدى لعملية (مخلب النسر) الاسم الكودي لعملية تحرير الرهائن، وبدأت بشائر بدء تنفيذ العملية في الظهور.

الثاني من أبريل ١٩٨٠م، عثرت طائرة الاستطلاع الأمريكية أوتر على نقطة هبوط في منطقة طبس بصحراء كافير، وفي اليوم التالي أعلن المجلس الثوري تسليم الرهائن للحكومة، والرأي الأخير سيكون للخميني، مما يعني أن الأزمة ستروح مكانها.

السابع من أبريل ١٩٨٠م، أعلن كارتر طرد الدبلوماسيين الإيرانيين وقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران ومصادرة الأرصدة الإيرانية المجمدة وفرض الحظر على تصدير أية بضائع لإيران سوى الاحتياجات الدوائية. ثم عقد في نفس اليوم اجتماعاً لمجلس الأمن القومي الأمريكي وناقش مع أعضائه عملية إنقاذ الرهائن.

تأزمت العلاقات بين إيران والجار العراقي وزادت الاشتباكات الحدودية بينهما، وكعادة الخميني في تشييت الأنظار للظهور بمظهر البطل، هدّد المجلس الثوري بقتل الرهائن ما لم يوقف العراق هجماته، لكنّ كارتر تجاهل تخاريف آية الله وزمرته.

الحادي عشر من أبريل ١٩٨٠م، أبلغ كارتر مستشاريه استعداداه الكامل لاستخدام القوة لتحرير الرهائن، ووَجِّهت التعليمات لأفراد دلتا بإطلاق لحاهم وإطالة شعورهم حتى يسهل عليهم الانخراط بين الإيرانيين، وتوقَّع خبراء الطقس هبوب عواصف رعدية على الحدود مع العراق، لكنهم لم يتوقعوا هبوب عواصف رملية.

الثالث والعشرون من أبريل ١٩٨٠م، أقلعت ست طائرات من طراز سي-١٣٠ حاملة الرجال المائة والعشرين المُخَوَّلِينَ بأداء مهمة تحرير الرهائن من جزيرة مصيرة العمانية، وأقلعت برفقتها ثماني طائرات مروحية من على ظهر حاملة الطائرات USS Nemesi المتواجدة ببحر العرب، وتجمعت كل الطائرات في الموقع الذي حدده كارني والذي يبعد أربعمئة وستة وعشرين كيلومتراً عن طهران العاصمة.

هبطت ست مروحيات من الثمانية وتزودت من الوقود من الموقع المحدد مسبقاً، ثم طارت ناحية التلال المحيطة بطهران، على أن تهاجم مجموعة من المقاتلين مجمع السفارة في اليوم التالي، بينما تستولي المجموعة الأخرى المكونة من طائرتين على مدرج طيران قريب يُنقل إليه الرهائن، لَكِن تَقَدِّرُونَ فتضحك الأقدار.

الرابع والعشرون من أبريل ١٩٨٠م، حَلَقَت الطائرات على ارتفاعٍ منخفضٍ تَجَنُّبًا لرصد الرادار حركتها؛ فدخلت في عواصف رملية تزامنت مع عاصفة رعدية إلى الجنوب من طهران، ونتج عن ذلك تحطم مروحيتين، ولم يحذر جيم كايل قائد طائرة المقدمة بقية الطائرات التي دخلت في وسط العاصفة فأصيبت طائرة ثالثة بالضرر، كان ذلك يحدث بينما كارتر يتقرب في واشنطن.

وصلت أنباء الحادث إلى كارتر عبر نائبه والتر مونديل، وخشي كارتر من سقوط ضحايا فسأل مونديل عن ذلك، فرد عليه أن إجمالي الضحايا ثمانية قتلى:

"خمسة طيارين وثلاثة جنود من القوات الخاصة"، فقال كارتر وقد شحب وجهه شحوب الموتى: "كنت أخشى ذلك".

وعندما تقرررت العودة اصطدمت طائرة أخرى بطائرة التزود بالوقود، وضلت الطائرات الطريق حيث فوجئت بشاحنة محملة بالإيرانيين تنهبوا لها فأخبروا محتجزى الرهائن الذين توزعوا مع رهائنهم على أماكن متفرقة من إيران.

السادسة إلا الربع من صباح الخامس والعشرين من أبريل ١٩٨٠م، وَجَّه كارتر خطابًا للأمريكيين أخبرهم فيه بعملية الإنقاذ الفاشلة، معلناً أمامهم مسؤوليته عنها، وقد اعترف كارتر لاحقاً أن فعلته هذه كانت خطأً كلفه الكثير.

عندما وصلت الأنباء للخميني، اعتبر ما حدث نصرًا مبيّنًا، وأن إرادة الله هي التي أسقطت مروحيات كارتر، وازداد موقفه تصلبًا تجاه الولايات المتحدة، وازداد موقف كارتر سوءًا.

استغل مرشح الرئاسة الجمهوري رونالد ريجان حادثة الرهائن للتشهير بإدارة كارتر ونقد سياستها، وأبرزت استطلاعات الرأي تقدمه للمرة الأولى منذ بدء السباق الانتخابي، وزاد الطين بلة تزوير الخميني الانتخابات البرلمانية الإيرانية ليأتي ببرلمان متشدد يشرعن له استبداده ويتبنى وجهة نظره. غير أن عاصمة الضباب حَمَلَتْ حدثًا قلب الطاولة على رأس الخميني.

الحادية عشرة والثلاث صباح الثلاثين من أبريل ١٩٨٠م، اقتحمت مجموعة أحوازية من ستة أفراد تطلق على نفسها مجموعة محيي الدين آل ناصر واحتجزت طاقم السفارة مطالبة باستقلال الأحواز، وبعد ستة أيام وفي الخامس من مايو ١٩٨٠م من الحصار، كَلَّفَت رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر القوات الخاصة البريطانية باقتحام السفارة؛ فاستسلم المهاجمون، وألقوا أسلحتهم قبل أن تقتلهم القوات الخاصة، وقد طلبت تاتشر من بني صدر الإفراج عن الرهائن.

اشتراط البرلمان الإيراني الإفراج عن الأرصدة المجمدة في أمريكا وإعادة ثروة الشاه والتوقف عن التدخل في شئون إيران، لكن حملة رونالد ريجان والذي علم الخميني بنواياه العدوانية تجاه إيران ما لم يحل موضوع الرهائن اتصلت بنظام الخميني لمناقشة سبل حل هذه الأزمة.

التقى ممثلون عن الخميني بممثلين عن حملة المرشح الجمهوري في باريس أكثر من مرة، ثم تكررت اللقاءات في مدريد حضر أحدها رضا باسنديدها ابن شقيق الخميني وكانت صفقة ريجان واضحة:

تأخير الإفراج عن الرهائن فيسقط كارتر، تحصلون أنتم على البطولة والسلاح الذي تريدون في حربكم مع العراق وأصل أنا لسدة الرئاسة وهو ما حدث فعلاً فقد أفرج عن الرهائن بعد ثلاث ساعة من أداء ريجان اليمين الرئاسي، ووصلت لطهران في نفس اليوم طائرة محملة بالسلاح الأمريكي ومبلغ ثلاثة مليارات دولار، وغدر الخميني بكارتر بعدما استنفد منه غرضه في أن يصبح شاهًا معممًا، وكانت الأيام كفيلة بفضح حقيقة الزعيم الكاذب.